

الرسائل التسع

[309] عليه وهو ملئ (15) فتكون هي ممكنة من نفسها ، لانها علقت التسليم على أداء ما هو واجب عليه وهو متمكن منه ، فيكون الاخلال بالاستمتاع من طرفه لا من طرفها ، فلا تسقط نفقتها . وان كان عاجزا عن المهر فلا نفقة لانها غير ممكنة ووجوب النفقة مشروط بالتمكين . وعلى القول الثاني إن امتنع من تسليمه إلى العدل مع القدرة فلها النفقة لان منع الاستمتاع منه ، وإن سلم فامتنعت حتى تقبض فلا نفقة لها لانها ناشز . المسألة السادسة أورد الاصحاح أنه يجب لكل طواف ركعتان ، ثم قالوا : إن فعل الطائف أشواط ثمانية ، ثم ذكر أضاف إليها ستة أخرى ، ليكون له طوفان . فكيف هذا ؟ وعليه لكل طواف ركعتان أيصلي بعد ذلك أربع ركعات أم ركعتين أم يسقط عنه (16) . الجواب العمل على أن الزيادة في الطواف الواجب عمدا يبطله وسهوا لا يبطله ، فإذا طاف ثمانية اشواط سهوا أتمها بستة فإذا أكمل أربعة عشر فهو بالخيار ، إن شاء صلى أربع ركعات ، لكل طواف ركعتان ، وإن شاء صلى ركعتين للطواف الاول ، ثم يسعى ، فإذا أكمل سعيه رجع إلى المقام ، فصلى فيه ركعتين للطواف الثاني . يدل على الاول رواية أبي كهمس قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي فطاف ثمانية أشواط ، قال : إن ذكر قبل أن يأتي الركن فليقطعه وقد أجزأ عنه ، وإن لم يذكر حتى يبلغه فليتم أربعة عشر شوطا ، وليصل أربع _____ (15) الملئ : الغني .

(16) في بعض النسخ : أم يسقط عنه الركعتان للطواف الاول .
